العشوائيات... بؤر لتفريخ العنف (العراق أنموذجاً)

د. نهى عارف الدرويش*
أكاديمية وباحثة من العراق

* باحثة ـ مركز البحوث النفسية والتربوية ـ جامعة بغداد

مقدمة

تعد العشوائيات معلماً بارزاً في الكثير من الدول الفقيرة، وبحسب إحصائيات تابعة لمنظمات دولية، فإن عدد سكان العشوائيات ــ والتي يطلقون عليها مدن الصفيح ــ سيبلغون في العالم نحو أكثر من مليار نسمة في العام 2020، ويطلق عليها البعض ظاهرة (نمو الأسكان الشعبي الحر)، وذلك من منطلق محايد، لكونها نشأت بإرادة كاملة للشعب وتنمواً طبقاً لأنماط محددة ومتكررة ولا تتغير تقريباً، وهي توصف بأنها غير الرسمية لكونها من دون تراخيص، فيما يرى آخرون أنها فوضى سكانية وسكنية اجتماعية عارمة، وخطراً أمنياً واقتصادياً، ولاسيّما وأن منتجها من العنف يتسم بالسرقة أو الخطف أو الاغتيال.

وتظهر العشوائيات عادة عند مبادرة جزء من العوائل الفقيرة، لحل مشكلاتها الإسكانية بنفسها خارج نطاق الجهات المختصة، وبعيداً عن نفوذ أو تدخل الدولة ويتم ذلك بإمكانيات مادية محدودة مما ينتج عن ذلك احياء عمرانية غير مقبولة من النواحي كافة، إذ ينقصها الكثير من القيم والمبادئ البيئية والتخطيطية السليمة، وغالباً ما تفتقر إلى المرافق الصحية المناسبة وشبكات المجاري والكهرباء.

تكمن خطورة العشوائيات في كونها مناطق رخوة اجتماعياً بسبب الفقر والحرمان وفقدان الخدمات

تكمن خطورة العشوائيات في كونها مناطق رخوة اجتماعياً بسبب الفقر والحرمان وفقدان الخدمات، ما يجعل أوضاعها الإنسانية سيئة للغاية فتستغل الشباب فيها، عصابات السطو

يعاني المهمشون من انفصال عن الماضي واغتراب عن الحاضر وخوف من المستقبل، ويركنون إلى أقتناص الفرصة، كونها الأسرع في إحداث تغير نوعي في حياتهم

والسرقة والارهاب، التي تزرع فيهم حب الانتقام والقتل والدمار والافكار المتطرفة، ويزيد الأمر سوءاً شيوع وصف لسكانها بأوصاف قاسية وغير انسانية، من دون أن ينصفهم أحد بالتذكير بأن واقعهم المتخلّف هو نتاج لسياسات حكومية فاشلة، انتهجت اهمالهم وغضت الطرف عمّا يعانيه هؤلاء من بؤس وشقاء وصعوبات في العيش.

يعاني المهمشون من انفصال عن الماضي واغتراب عن الحاضر وخوف من المستقبل، ويركنون إلى أقتناص الفرصة، كونها الأسرع في إحداث تغير نوعي في حياتهم، ويصف علماء الاجتماع سكان العشوائيات بسكان (المناطق الرمادية وضحايا الفقر والبطالة والحرمان الثقافي)، ولهذا يرون انها بيئة منتجة للعنف لتوافر هذا الثالوث فيها.

لقد ظهر مصطلح العشوائيات مؤخراً في العراق لاسيما بعد عام 2003، إذ أطلق على مجموعة المنازل التي جرى بناؤها بشكل متجاوز على أراض حكومية او ذات جنس زراعي ولا سكني، وتسكنها أسر تعيش تحت خط الفقر، لم تستطع إيجاد مأوى لها داخل المدن، لارتفاع اسعار الاراضي والعقارات والايجارات، فضلاً عن عائلات مهجرة من مناطق النزاع الداخلي، وعلى الرغم من أن العراق يعد من الدول المنتجة والمصدرة لثروات طبيعية هائلة أهمها البترول، إلا أنه يعاني من مشكلة العشوائيات، ولعل أهم بوادرها هو تفاقم أزمة السكن منذ عام 1980، حين أوقفت القروض العقارية للمواطنين، بسبب نشوب الحرب العراقية الإيرانية وتوجه اقتصاد العراق إلى المجهود الحرب،Á ومنذ العام 2003 زاد الأمر تعقيداً حين هُجّرت آلاف العائلات من مناطق سكناها، بسبب الصراع الطائفي مما أدى إلى تتخذ ظاهرة العشوائيات طابعا سوسيولوجيا جديداً يستحق الدراسة بعناية.

وفي كثير من الاحيان تشهد هذه العشوائيات توترات أمنية، تمثل مصدر قلق أمني للسلطات، لأن أغلب الأسر فيها لا يوجد لها بيانات أمنية دقيقة، وبفعل أزمة السكن وما يرافقها من ارتفاع في تكاليف بدلات الإيجار، وارتفاع كبير لأسعار المواد الإنشائية والعقارات، وقطع الأراضي، تضاعفت أعداد

تضاعفت أعداد التجمعات السكنية العشوائية ولا سيّما داخل الحدود الادارية للعاصمة بغداد

التجمعات السكنية العشوائية ولا سيّما داخل الحدود الادارية للعاصمة بغداد، فقد تفاقمت ظاهرة العشوائيات في العراق في الآونة الأخيرة وتحولت إلى مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تعبر بوضوح عن عجز في البنى التحتية والخدمات التي تقدمها الدولة، فقد اظهرت نتائج المسح الشامل للعشوائيات في العراق، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع مديريات البلديات في المحافظات أواخر عام 2013 ما يأتي:

- عدد المساكن العشوائية على مستوى محافظات العراق عدا اقليم كردستان والبالغة (346881) مسكناً، بنسبة قدرها (7,3%)، من إجمالي عدد المساكن في العراق التي تقدر بحوالي (4,752) مليون مسكن.
- سجلت محافظة بغداد أعلى نسبة قدرها (33,4%)، من مجموع المساكن العشوائية تلتها محافظة البصرة بنسبة قدرها(13,8)، في حين سجلت محافظة المثنى أقل نسبة في عدد المساكن العشوائية بـ(0,4%)، من مجموع المساكن العشوائية.
- يقدر عدد سكان العشوائيات بحوالي مليونين وأربعمئة ألف نسمة، يشكلون حوالي (6Á9%) من مجموع السكان.
- سجلت بغداد النسبة الأعلى في عدد سكان العشوائيات بلغت (31,1%)، تليها محافظة البصرة بنسبة (14,1%)، من مجموع سكان العشوائيات.

وعلى الرغم من أن استراتيجية التخفيف من الفقر، تبنت برنامجاً ضمن خطتها يقضي بتوفير بيئة سكن مناسبة، لهذه الشريحة من الفقراء بتخصيص (200) مليار دينار، ومن تخصيصات الستراتيجية من الموازنة الاستثمارية لعام 2014، لبناء دور سكنية اقتصادية لهم، وأنه يبدو أن هناك الكثير من التحديات الإدارية والسياسية التي تواجه تطبيقها، ولم تتوافر لحد الآن احصاءات رسمية عن مستوى الفقر والبطالة والأمية والجريمة أو سلوكيات العنف المنتجة من هذه العشوائيات، مثلما لم تتوافر دراسات ميدانية عن هذه المناطق بحثت هذه المتغيرات فيها، فاتساع نطاق العنف جغرافياً في العراق يلزم أي باحث علمي بدراسة العنف في العشوائيات مقارنة بمناطق أخرى، وأننا بحاجة إلى اختبار فرضية (العنف

أننا بحاجة إلى اختبار فرضية (العنف الناشئ في العشوائيات)، بوصفها صورة ذهنية شائعة في المجتمع تعود أسبابها للربط بين الفقر والجهل والعنف

الناشئ في العشوائيات)، بوصفها صورة ذهنية شائعة في المجتمع تعود أسبابها للربط بين الفقر والجهل والعنف.

الخصائص السوسيولوجية والنفسية لسكان العشوائيات

ترى الباحثة أنه لا يمكن دراسة أية مشكلة ناتجة عن العشوائيات، من دون دراسة خصائص سكانها الاجتماعية والنفسية والتي يمكن أجمالها على النحو الآتي:

- كثرة الأطفال والنساء (الأرامل والمطلقات) مقارنة بالرجال وأغلب الاطفال بلا أوراق ثبوتية (هويات الاحوال المدنية)، لأن غالبية عقود الزواج غير مصدقة في المحاكم، ومن ثم فهم بلا مدارس أو تعليم.
- يعاني أغلب سكانها من الخوف الاضطهادي المستمر من التهديدات، بإخلاء أماكن سكناهم العشوائية.
- في الغالب يمتهن رب الأسرة (أن كان موجوداً)، أكثر من عمل أغلبها أعمال هامشية غير رسمية، ويعتمد أفراد الأسرة على التسول في الشارع، ويعاني أطفالها من التسرب المدرسي من التعليم وبخاصة الفتيات نتيجة الفقر.
- لا يهتم سكان العشوائيات بالنظافة، لعدم توافر المرافق الخدمية، مما يؤدى إلى سرعة انتقال الأمراض إليهم.
- تفتقد مساكن العشوائيات إلى الخصوصية، مما يؤثر سلباً في الأطفال الذين يشاهدون العلاقات الخاصة، بين آبائهم فتنشأ لديهم صورة مشوهة عن الحياة الاسرية، والعلاقات العاطفية.
- يتحمل الطفل مسؤوليات العمل بعيداً، عن الجو الأسري، فيتربى بعيداً عن الحب وينعكس هذا في صورة اضطرابات سلوكية ووجدانية لديه، تشمل التبول اللاإرادي وضعف المهارات الاجتماعية في التعامل مع الآخرين واضطرابات التواصل اللفظي.
- تعاني الاسرة من الفوضى في معيشتها وتربية ابنائها، بسبب تنقلها بين الحين والآخر من مكان إلى آخر، وما يترتب على ذلك من أمراض نفسية تتولد في نفوس الأفراد لاسيما الأطفال.

- يمتهن بعض سكانها أعمال عادية ونسبة قليلة منهم موظفون، فيما الغالبية باعة متجولون أو متسولون، وبينهم من يزاول أعمال مشبوهة كالمتاجرة بالممنوعات أو السرقات أو الخطف لطلب الفدية.

كل عشوائية لها جذر تاريخي خاص بها، وعادة هذا النوع من العشوائيات تقل فيها نسب العنف الاجتماعي في حين يرتفع فيها العنف السياسي

- ارتفاع عدد المتاجرين والمدمنين، منهم مدمنون على الحبوب المخدرة رغم ارتفاع أسعارها أو المشروبات الروحية، وبعضهم يلجأ لاستنشاق الاصباغ والسيكوتين الذي يمنحهم متعة السكر المؤقتة ولا سيّما من الاطفال، فيما الدعارة المقنعة والاستغلال الجنسي خصوصاً للأطفال منتشرة بسبب الفقر المدقع الذي يجعل الكثير منهم فرائس سهلة لضعفاء النفوس.

- بعض العشوائيات التي ظهرت مؤخراً هي خليط من المهجرين من مناطق أخرى، بسبب عمليات العنف الطائفي، وبعضها من نازحين من القرى والمناطق الفقيرة، وتكاد كل عشوائية لها جذر تاريخي خاص بها، وعادة هذا النوع من العشوائيات تقل فيها نسب العنف الاجتماعي في حين يرتفع فيها العنف السياسي.

- أحياناً تكون العشوائيات أوكاراً يلجأ إليها الخارجون على القانون، وأنها تعد ايضاً وسيلة أساسية لإفراز الإرهاب الديني.

أسباب نشوء العنف في العشوائيات في العراق

- الحروب التي مر بها العراق وهيمنة العنف الطائفي في المناطق الفقيرة، أدى إلى تفشي ثقافة العنف في المجتمع، بشكل عام وفي العشوائيات بشكل خاص لكونهم يشعرون أنهم ضحايا هذا العنف.

- أزمة السكن التي بلغت ذروتها في العاصمة بغداد، بسبب الزخم السكاني الهائل، وعمليات التهجير القسري بعد عام 2003، ما أدى إلى ارتفاع بدلات الإيجار، واضطرار أصحاب الدخل المحدود إلى السكن في الأحياء العشوائية وبيوت الطين والصفيح، ويرافق ذلك من شعور بعدم حصولهم على حقهم كمواطنين في العيش الآمن والمستقر بكرامة،

الحروب التي مر بها العراق وهيمنة العنف الطائفي في المناطق الفقيرة، أدى إلى تفشي ثقافة العنف في المجتمع

ومع تفاقم أزمتهم يزداد هذا الشعور، ويظهر على شكل سلوكيات مضادة للمجتمع أو الدولة.

أن معظم سكان العشوائيات غير مؤمنين تماماً بفكرة الدولة، فتجاوزهم على النظام العام يعني عدم قناعتهم به

- عدم وجود قوانين صارمة تمنع ممارسة التجاوز على الأملاك العامة، وما يرافقها من تجاوزات المسؤولين على الممتلكات العامة والخاصة، ما يدفع البعض إلى ايجاد مسوغات باسم الفقر لاعتماد أساليب متنوعة لا تخلو من العنف للتجاوز على الاملاك العامة.
- أن معظم سكان العشوائيات غير مؤمنين تماماً بفكرة الدولة، فتجاوزهم على النظام العام يعني عدم قناعتهم به، لذا فليس من المستغرب أن يصدر عنهم سلوك مناهض للقانون والدولة، إن الشعور العالي بالتهميش وبالمظلومية لكونهم لم يحصلوا على حقوقهم كمواطنين، وبخاصة عند نشوء الصراعات التمييزية الاجتماعية، والتي تسببت في أوضاعهم الحالية، يؤدي غالباً إلى تفاعل هذا الشعور مع عوامل أخرى وبشكل جمعي لينتج العنف ضد المجتمع وضد الدولة.
- واحدة من اهم اسباب العنف هو تفاعل الشعور بالتهميش، وعدم احترام القانون، والفقر المدقع الذي تعانيه شريحة واسعة من الشعب ـ على الرغم من خيرات البلد الهائلة ـ ويعد هذا كله منتجات لأخطاء السياسات الاقتصادية، ويرى البعض أن الفقر وسوء الاوضاع الاقتصادية يعد عاملاً رئيساً للعنف، إلا أن الواقع يكشف لنا عدم حيادية هذه الفرضية، فهناك الكثير جداً ممن يعيشون تحت خط الفقر، إلا أن سلوكهم لا ينبئ بمؤشرات عنفية، فليس ضعف أو تردي الجانب الاقتصادي وحده يمكن أن يؤدي إلى العنف، ولكن ينبغي توافر الاستعداد الداخلي مع العيش في هكذا بيئات مكتظةً مكانياً، مع وجود الشعور بالتهميش الذي يتصاعد ويتعزز عن طريق التعزيزات السلوكية الجمعية، أن إي فعل مخالف للقانون يعني أن هناك دوافع، وامكانات واستعداداً نفسياً واخلاقياً مسبقاً يؤشر عدم احترام او الخوف من القانون ومن ثم امتلاك الجرأة على تجاوزه.

أي فعل مخالف للقانون يعني أن هناك دوافع، وامكانات واستعداداً نفسياً واخلاقياً مسبقاً يؤشر عدم احترام او الخوف من القانون

- غياب سياسة إسكانية واضحة، بدأ منذ السبعينات، فقد أرسى النظام السابق قواعد ـ غير مدونة ـ على أسس

حزبية وسياسية، تنظم الهجرة والسكن في العاصمة بغداد، ما دفع الناس إلى نهج الأسلوب نفسه واستبطانه بصيغ اخرى لا تخلو من نوايا عنفية مؤجلة التنفيذ.

- التحام القرى بالمدن، وتمدد المساحات السكنية التي رافقتها أزمة الإسكان بالمدينة اذ امتدت نحو الأراضي الزراعية المجاورة، وبلا أي تخطيط، وتحت الضغوط الشعبية والسياسية، فقد تم ضم القرية إلى المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة، لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدينة، إن نجاح هذه الضغوط في تحقيق الاهداف بوصفها اصبحت واقع حال شجع الكثيرين على الاعتقاد بفكرة الاستقواء بالحلول غير القانونية ومنها العنفية في مواجهة القانون.

- ثمة مسائل وأدوات كثيرة غير عنفية يراد لها أن تكون حلولاً، لمشكلات فردية لكنها كثيراً ما تكون سبباً مباشراً في نشوء سلوكيات العنف وإدامة زخمة، مثل العيش اضطراراً في العشوائيات التي ينمو فيها العنف، إذ يتعرض فيها الاطفال لأساليب نمذجة تتمثل بالانفعالات غير المسوغة الناشئة، من خلال أنماط التربية الاجتماعية الخاطئة مثل السلوكيات العنفية اللفظية والجسدية، التي يرتكبها الصغار والكبار على حد سواء في تعاملاتهم اليومية، داخل الاسرة أو في المحلة أو مع الاقران، فينشأ بذلك جيل يتمثل العنف بكافة أشكاله في كل سلوكياته الاجتماعية والسياسية.

- ويرى البعض أن أحد أسباب نشوء وتطور العنف في العشوائيات، يعود لضيق مساحة الوحدة السكنية فبيتاً مساحته خمسون متراً، يكون كافياً لعائلة مكونة من ثلاثة أفراد في أقصى الحدود الضيقة، لكن عندما يضطر الناس إلى تحويل هذه المساحة سكناً لعشرة افراد وبطريقة غير مدروسة، يتحول الأمر جحيماً لجميع سكان المنزل.

ويزداد تعقيد المشكلة عندما يكون التصميم والتقطيع وشكل البناء لا يتسق مع تسهيل مسارات السلوكيات اليومية لزخم الأفراد، فتنشأ المشكلات الأسرية اليومية والتي تتطور وتستفحل نتيجة ضغوط العيش المستمرة في هذه الأماكن فتتحول إلى عنف وجرائم، فالأفق المغلق وصغر حجم النوافذ وضيق حجم غرف النوم والحمّامات تشعر ساكن هذا المكان بأنه يعيش في زنزانة. يضاف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من الأفراد لا يستطيعون، والحال

هذه، قضاء حاجاتهم اليومية بشكل طبيعي وبدون احراج، وغالباً ما تفتقر البيوت العشوائية إلى الخدمات من ماء وكهرباء ومجارٍ، ما يضطر ساكنيها إلى جلب الماء من أماكن أخرى وتخزينه في مكان ما من البيت، ولابد أن ذلك يتطلب مساحة مقتطعة من مساحة البيت الضيقة أساساً، والحصول على الكهرباء يتطلب البحث عن مصدر قريب، إما المجاري فالطامة الكبرى لهؤلاء الذين لا يترددون في حفر الشوارع وتدميرها من أجل التخلص من الفضلات، إن العيش اللاإنساني تحت وطأة هذه الضغوط اليومية له آثاراً نفسية واجرائية كبيرة على ساكني هذه العشوائيات، ما يشكل دوافعاً ومحركات تكمن خلف الكثير من المشكلات، التي تعالج بأساليب عنفية وغالباً ما تؤدي إلى ارتكاب الجرائم

- إن تضافر الأسباب المجتمعية والنفسية مع ضعف الاستقرار السياسي، وضعف الأمن الإنساني، كل هذا يسهم في شيوع قيم مجتمعية تعلي من شأن القوة، كسلوك مادي، وتبني لثقافة العنف، وأن عدم تحقيق الذات والشعور بالتهميش يؤديان إلى النتيجة نفسها، وكذلك عدم قدرة المؤسسات السياسية والأحزاب والنقابات على دمج واستيعاب طاقات المواطنين خاصة الشباب منهم في هذه العشوائيات، وتبدو معظم الحلول أمام ساكنيها حلولاً مؤقتة وتسكينية لآلامهم المستمرة، وهذا ما يدفع الكثير منهم لتعاطي المخدرات والكحوليات أو الانخراط في التنظيمات الإجرامية، إما للهرب من الواقع المزري الذي يعيشونه أو ابتغاء القفز السريع على هذا الواقع.

- إن مشكلة العنف تتسع وتتفشى كلما زاد عدد المنازل، لتشمل مدن كاملة مساحتها تتجاوز عشرات الكيلومترات المربعة ويسكنها مئات آلاف البشر؟ إذ توجد في العراق العشرات من هذه المدن المبنية بطريقة عشوائية ومؤلمة وغير حضارية، فينعكس سلوك ساكنيها المتوتر في داخلها على خارجها بشكل يومي، مولداً الكثير من سلوكيات العنف خارج العشوائية.

- شعور سكان هذه المدن بالتهميش والحرمان ومن ثم اليأس، يدفعهم إلى العنف بمشاعر غامضة ومثارة تتأجج في أية لحظة وتثمر يومياً نزاعاً مسلحاً يؤدي بحياة شخص أو أكثر، أما إذا أضيف إلى هذا العنف الفردي ذلك العنف الجماعي كالتفجيرات، فستكون الدوافع العنفية لساكني

العشوائيات أكثر إثارة لاعتقادهم أنهم مستهدفون من الجميع، إذ يتحول الفعل الإجرامي إلى ما يشبه حالة انتقام من المجتمع، نتيجة شعور الفرد بعدم حصوله على الحد الأدنى من حقوقه الأساسية.

الدوافع العنفية لساكني العشوائيات أكثر إثارة لاعتقادهم أنهم مستهدفون من الجميع

- يعد التهجير القسري والخوف منه عاملاً تحفيزياً للتهيؤ النفسي لممارسة العنف وبخاصة خارج البيئة المكانية للعشوائية، فيما يطور هؤلاء السكان دفاعات غالباً ما تكون مسلحة يتم الاستقواء فيها بالتماسك الجمعي الذي يستمد شرعيته من وجودهم وواقع الحال المفروض واقعيا.
- أن مطالبة سكان هذه الاماكن بتوفير الخدمات لهم لسد احتياجاتهم، ومقابلة هذه المطالبات بالتأجيل أو الرفض أو التهميش يزيد من حدة اعتمادهم على الاصطفاف الطائفي لكونه يشكل أكثر الهويات الفرعية الجامعة لهم، ولكونها أكثر الاستقواءات فاعلية عنفياً في مجتمع يشهد انتشاراً وتكريساً سياسياً لهذه الاستقواء.
- يشكل العوز الثقافي والقانوني أحد أسباب العنف في البيئات الفقيرة والمحرومة ثقافياً، إذ أن هذه البيئة تشعر بفقرها ليس فقط المادي، وإنما الاعتباري ايضاً، وأنها لا تمتلك شيئا تخسره، لذلك فهي تسعى إلى امتلاك الاشياء بكل السبل حتى، وإن كانت بالقوة أو خارج إطار القانون.
- سكان هذه البيئات لا يهمهم أنهم افراد في مجتمع يفترض أن يكون منظماً، وينبغي إن يكون لديهم حس مواطنة، فالانتماء إلى الارض والعشيرة هو أكثر تجذراً في انتمائهم تاريخياً، فيما أصبح الانتماء الطائفي يشكل عنصراً للاستقواء وسبباً للتضامن، لذا فالمواطنة ليست من أولوياتهم، وإنما أولوياتهم نفعية بما يحقق لهم الاستقرار والشعور بالأمان. وهذا ما يدفعهم إلى تبني استقواءات أخرى عبر عشائرية مثل الحزبية والمليشياوية خارج أطار القانون.
- يغيب الحس الفني والقيم الأخلاقية والجمالية عن هذه التجمعات المحشورة في هذه الأماكن القبيحة، والتي لا ينمو فيها غير التذمر والبؤس والكراهية والعنف، فالأجيال الشابة التي تترعرع هناك تصبح مصدراً للعنف الذي غالباً ما يوجَّه إلى كل من يسكن فيها، خصوصاً الأطفال والنساء. وأكثر ما تتعرض له النساء من جرائم في تلك

يشكل العوز الثقافي والقانوني أحد أسباب العنف في البيئات الفقيرة والمحرومة ثقافياً

الأماكن هو الاغتصاب، ومن ثم جرائم القتل وغسل العار، خصوصاً أن سلطة الدولة غائبة وحلت محلها سلطة العشيرة أو الحزب السياسي المهيمن على سكانها.

كيف ولدت العشوائيات في بغداد

على مر التاريخ الحديث لبغداد انقسمت العشوائيات فيها مذهبياً ضمن جانبي الكرخ والرصافة بشكل عام، فالشيعة سكنوا جانب الرصافة والسنة سكنوا جانب الكرخ، ويكاد الفقراء من الشيعة يشكلون غالبية مناطق حزام بغداد من شرقها، وبخاصة من جانب الرصافة، فيما جرى توطين السنة في قرى سعى النظام السابق إلى انعاشها بأنشاء بعض المشاريع العامة، والخاصة للمقربين من السلطة وذوي النفوذ السياسي والاقتصادي معاً (مثل حقول الدواجن والمواشي ومعامل الالبان ومزارع الاسماك وغيرها).

اعتمد النظام السابق على سياسة الترحيل القسري لفقراء الشيعة من جانب أطراف الكرخ، وبخاصة من المناطق القريبة من الأماكن الحيوية مثل مطار بغداد والقصر الجمهوري والقصور الرئاسية، وقد توسعت هذه القرى الكرخية بعد عام 2003، بفعل النمو السكاني لأفرادها والخوف الناتج عن احداث العنف والتهجير الطائفي، واعتماداً على الاستقواء العشائري والطائفي فصار الاقرباء، وابناء العشيرة والطائفة يتوافدون إليها طلباً للأمان والاستقواء الجمعي.

إما المناطق التي تخص اتباع المذهب الشيعي فتكون معظمها بصيغة (تجاوز)، لأن هذه الشريحة بعد 9 نيسان من العام 2003، افصحت عن شعورها بأنها تعرضت للتهميش والاقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي من النظام الصدامي، وأنها تعرضت لمظلومية وانتهاك لحقوقها واهمال قصدي من قبل النظام السابق، بسبب انتمائها المذهبي وجذورها المناطقية، وتكشفت الكثير من القصص التي تؤكد المظلومية والانتهاكات التي مارسها النظام السابق ضدها، وكذلك على مستوى الشعور الجمعي، فإن سكانها يشعرون بأنهم تعرضوا إلى تمييز اجتماعي في التعامل معهم من المجتمع البغدادي ـ الذي يسكنه الحضر ـ ، وتفشي النظرة الدونية لكونهم أصلاً من سكان مناطق الجنوب الشرقي للعراق، وكانت هذه تداعيات الصراع الخفي بين

على مر التاريخ الحديث لبغداد انقسمت العشوائيات فيها مذهبياً ضمن جانبي الكرخ والرصافة

الريف والمدينة، ولم يتم التعامل معهم على أساس حقوقهم كمواطنين، لذا فهم يشعرون أن عليهم الحصول على حقوقهم، وأن الكثير منهم يشعرون أنهم سلبوا حقوقهم الاقتصادية بضمنها حقهم في الثروات الطبيعية وبخاصة النفط، الذي استخدم النظام السابق عائداته لإذكاء الحروب والتسليح والنزاعات والصراعات وبناء القصور الرئاسية وليس لرفاهية الشعب وتحسين مستواه المعيشي (أن هذه حقوقنا وعلينا استرجاعها)، وهذه المقولة استعملوها لتسويغ أعمال نهب مؤسسات الدولة، فالبعض تجاوز على الاملاك العامة والخاصة من دون رادع قانوني وباستقواء بعض الاحزاب الدينية القابضة على مقاليد السياسة، لذا فأن أساس فكرة العنف لديهم اعتمدت على: أخذ الحق بالقوة بعد استلابه سابقاً.

وأن سيناريو منتجات التغيرات الديمغرافية، أمتد ليشمل المناطق التجارية، فمعظم الذين شغلوا محلات تجارية في اسواق بغداد التجارية من مثل الشورجة والسوق العربي والمنصور والكرادة وشارع فلسطين وغيرها، تعود جذورهم إلى العشوائيات لأواخر النصف الأول من القرن العشرين، إذ تمكن البعض ممن لديه امكانات مالية جيدة من شراء بعض المحلات في منطقة تجارية ما.

ثم ما لبث أن فسح المجال لأفراد من عائلته أو منطقته لإشغال الرصيف كبائع متجول (يطلق عليه أسم البسطية)، ثم ارسال اشعارات ورسائل تهديد لأصحاب المحلات الاصليين الآخرين من الطائفة الأخرى أو تنفيذ هذه التهديدات بالخطف أو القتل، لإثارة الرعب لدى الباقين ليضطروا إلى بيعها بثمن بخس والنجاة بحياتهم، فيعمدوا إلى شرائها والسيطرة على المنطقة التجارية، بهذا الاسلوب وعدم السماح لمن هو من غير طائفتهم أو جغرافيتهم أو توجههم السياسي بالبقاء فيها استئجار أو شراء، والحال نفسه تكرر في المناطق السكنية ايضاً حتى اتسعت رقعة المتاجرة بهذه المنازل، وهذا يؤشر أن السلوك العنفي بقي متجذراً نفسياً واجتماعياً، كما كان على الرغم من تحسن الاوضاع المعيشية، وتحول من سلوك عنفي تعويضي إلى سلوك عنفي احترازي للمحافظة على المكتسبات الجديدة، وهكذا بقي ويبقى العنف مستمراً.

أن السلوك العنفي بقي متجذراً نفسياً واجتماعياً، كما كان على الرغم من تحسن الاوضاع المعيشية، وتحول من سلوك عنفي تعويضي إلى سلوك عنفي احترازي للمحافظة على المكتسبات الجديدة

وغالباً ما نشأت الكثير من هذه العشوائيات بالقرب من

الأماكن المخصَّصة للنفايات والأزبال الواقعة في أطراف المدن، إذ لا يجد سكان هذه الأحياء غير مهنة نبش هذه الأزبال واستخراج المخلفات من المعادن أو البلاستيك، ما يجعلها ضحية لتفشي الامراض والاوبئة. اضافة إلى السكن بين المقابر والتي خلفت مشكلات نفسية لأطفال هذه العوائل خاصة.

وبعض العشوائيات بدأت تأخذ طابعاً منظماً فظهرت المنازل الحديثة، ولا سيّما بعد أن قامت امانة بغداد بتعبيد شوارع بعض هذه العشوائيات، ومد بعضها بالماء والمجاري فقد انتشرت فيها بشكل لافت تجارة المنازل، أن فوضى العشوائيات ليس سببها الفقر دائماً، وإنما هي لا تخلو من اتجاهات الاثراء على حساب المال العام، فالمقاول هو متعهد لهذه المنطقة، ولا يمكن السكن أو شراء متر واحد من دون أخذ موافقته، والبعض الآخر وجد في التجاوز فرصة للكسب، بعد أن قام بتأجير بيته بانتظار قراراً لتمليك المتجاوزين، من دون جرد وتخطيط مسبق، والتحقق من عدم امتلاكه لسكن في العشر سنوات الماضية.

الاستنتاجات

1 ـ أن هناك مؤشرات نفسية واجتماعية، تشير إلى وجود خلل في منظومة هذه البيئات قيمياً وثقافياً واجتماعياً، ولأجل كل ذلك تصنع لها قوانينها واعرافها الخاصة بها، والتي غالباً لا تخلو من العنف الذي يصل إلى حدوده القصوى في الجريمة والارهاب.

2 ـ مادامت هذه البؤر العنفية المتغلغلة في العشوائيات تعمل خارج نطاق القانون، في كل ممارساتها، إذن يمكن عدها حواضن لتفريخ العنف والارهاب في المجتمع مستقبلاً وعلى نحو يصعب السيطرة عليه.

3 ـ تواجه القوات الأمنية في تلك المناطق تحدياً، يتمثل باستغلال الجماعات الارهابية للفوضى هناك فتقوم بوضع العبوات والمفخخات، واستعمال الاحزمة الناسفة في اسواقها، وكذلك نلاحظ زيادة عمليات الاغتيال في تلك المناطق والمناطق المحيطة بها.

4 ـ أن معاناة المواطنين المجاورين لهذه المناطق، واختلاط اطفال هذه المناطق بأطفال العشوائيات يخلق انماطاً سلبية من التعايش، وهيمنة ثقافة وقيم العشوائيات إلى هذه المدن بفعل عامل التلوث الاجتماعي والثقافي.

المعالجات المقترحة

1 ـ الحاجة إلى احصاءات رسمية ضمن قواعد بيانات معلنة لمساعدة الباحثين والمختصين من وضع الحلول والمقترحات والمعالجات الواقعية في حدود الموارد والامكانات المتاحة، لمشكلة العشوائيات ومشكلات تنامي العنف فيها.

2 ـ إنقاذ الأجيال الناشئة في تلك العشوائيات من مختلف الأمراض الاجتماعية مثل الإرهاب والتطرف، ومنع استغلال بعض اعضاء الجماعات المتطرفة لفقر وجهل شباب تلك العشوائيات، وتجنيدهم لصالح تلك الجماعات تحت ستار الدين أو الطائفة.

3 ـ بحسب وزارة التخطيط فإن العراق بحاجة إلى (3) ملايين وحدة سكنية وهذه الارقام تتزايد سنوياً، نتيجة لزيادة أعداد السكان، ولابد من ايجاد معالجات منطقية وحقيقية لأزمة السكن من خلالها، واحترام حق الإنسان في العيش الآمن الكريم، ولكن ينبغي الأخذ بنظر الحسبان أن حل مشكلات العنف في هذه البؤر العنفية لا يكون من خلال تمليكهم للأراضي التي شيدوا عليها عشوائياتهم، لأن هذا الاجراء يعزز سلوك الاستقواء العنفي ضد الدولة والقانون لديهم، ولا من خلال توفير أسكان عمودي لهم فقط، وإنما يجب أن يرافقه توفير بيئة صحية وتربوية واجتماعية نظيفة واحلال سيادة القانون واحترامه بدل سيادة منطق وسلوك العنف، ونشر الولاء للوطن بوصفه الهوية الكبرى وعد بقية الانتماءات المذهبية والعشائرية انتماءات فرعية.

4 ـ إن عدم الإسراع في معالجة اوضاع هذه العشوائيات سيؤدي إلى اختلال التوازن الاجتماعي والاستقرار، وتنامي الشعور الذي يتولد لدى الفقراء بانعدام العدالة الاجتماعية، ويرى البعض أن معالجة مشكلة العشوائيات تستغرق من خمسة إلى ستة سنوات، إلا أن هذه المعالجات لم تطرح بشكل تكاملي وشمولي كماً ونوعاً.

5 ـ ينبغي أن تكون معالجة مشكلة العشوائيات والعنف المتولد عنها، وبها في استراتيجية الأمن القومي للعشر سنوات القادمة.